جامعة المنصورة
كلية التربية

وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ "دراسة تحليلية"

إعداد

أ.د/ فاطمة بنت عبدالله البشر

أستاذ الإدارة التربوية، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ/ مدى بنت جلوي آل كركمان ـ أ/ شادن بنت عبدالله آل جمعان

أ/ لطيفة بنت إبراهيم العيدان

باحثات دكتوراه بقسم تخطيط التعليم واقتصادياته، كلية التربية،

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة

العدد ١٢٨ – أكتوبر ٢٠٢٤

وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ "دراسة تحليلية"

أ.د / فاطمة بنت عبدالله البشر
أستاذ الإدارة التربوية، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ/ مدى بنت جلوي آل كركمان – أ/ شادن بنت عبدالله آل جمعان

أ/ لطيفة بنت إبراهيم العيدان
باحثات دكتوراه بقسم تخطيط التعليم واقتصادياته، كلية التربية،
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مواءمة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتعرف على مدى مواءمة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الأول من محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ "مجتمع حيوي"، والتعرف على مدى مواءمة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الثاني من محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ "اقتصاد مزدهر"، والتعرف على ما مدى مواءمة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الثالث من محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ "وطن طموح"، وتقديم مقترحات لتطوير وثيقة سياسة التعليمبالمملكة العربية السعودية لتتواءم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ . ولتحقيق أهداف الدراسة؛ اتبعت الباحثات المنهج الوصفي(التحليلي)، مستخدمين بطاقة تحليل المحتوى كأداة رئيسة لتحليل وثيقة سياسة التعليم. وخرجت الدراسة بعدد من النتائج، من أبرزها: أن المحور الأول"مجتمع حيوي" هو الأكثر تكرارًا بعدد (١٦٩) بندًا في وثيقة سياسة التعليم، وجاء في المرتبة الثانية المحور الثاني"اقتصاد مزدهر" بعدد (٤٨) بندًا في الوثيقة، وجاء في المرتبة الأخيرة المحور الثالث"وطن طموح" بعدد (١٦) بندًا في الوثيقة. بالإضافة إلى تقديم مقترحات لتطوير وثيقة سياسة التعليم لتتواءم مع رؤية ٢٠٣٠، أهمها: تقديم فرص أكبر للقطاع الخاص ودور للقطاع الغير ربحي في قطاع التعليم، وإشراك جميع القطاعات في تمويل التعليم والالتزام بكفاءة الإنفاق والتوازن المالي، ودعم المرونة في الهياكل والإجراءات وتطويرها.

الكلمات المفتاحية: *وثيقة سياسة التعليم، المملكة العربية السعودية، رؤية المملكة ٢٠٣٠ .*

Abstract:

This study aimed to identify the extent to which education policy documents in the Kingdom of Saudi Arabia align with the three axes of the Kingdom's Vision 2030: "A Vibrant Society," "A Prosperous Economy," and "An Ambitious Homeland." The researchers also aimed to present proposals for developing education policy documents that are in line with Vision 2030. To achieve these objectives, the researchers used a descriptive (analytical) approach and content analysis as the main tools for analyzing education policy documents. The study yielded several results, the most notable of which is that the first axis, "A Vibrant Society," is the most frequently mentioned in education policy documents

with 169 items. The second axis, "A Prosperous Economy," came in second with 48 items, and the third axis, "An Ambitious Homeland," had the least number of mentions with 16 items. The study also presents proposals for developing education policy documents, including providing more opportunities for the private sector, involving all sectors in financing education, committing to efficient spending and financial balance, and supporting and developing flexibility in structures and procedures.
Keywords: Education policy document - Kingdom of Saudi Arabia - Kingdom Vision 2030

المقدمة:

يشـــهد التعلـــيم فـــي عالمنـــا المعاصـــر كثيـــراً من محاولات التطوير بما يتلاءم مع متطلبات تنمية كل دولة وظروفها وفلسفتها وطموحها. وقد زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بإصلاح سياسة التعليم لمواجهة التحديات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فهي تشغل بال المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء. وتأتي هذه الأهمية من كونها أنها تمثل الإطار العام للنظام التعليمي في أي دولة، ويُوضّح هذا الإطار العلاقة بين ما تحتاجه تلك الدولة، وما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية.

ولذلك تقاس جودة أي نظام تعليمي من خلال ما ينتجه من سياسة تعليمية تُسهم في تحقق أهدافه، وكفاءة أدائه وغاياته، ونوعية التعليم الذي يكتسبه الطالب، فالنظام التعليمي يُعد أحد أهم نظم المجتمع ويقع عليه الاعتماد في إعداد الأفراد وبناء المجتمعات؛ ولكي تبني أي أمة نظاماً تعليمياً تربوياً متميزاً يستجيب لاحتياجاتها الداخلية، ويُلبي تحديات العصر ينبغي لها تطوير سياسته التعليمية من خلال الاهتمام بالإمكانات المادية والبشرية في البيئة التعليمية وفق خطط إستراتيجية مدروسة، والعمل على تطويرها متى ما دعت الحاجة بما يتوافق مع الظروف المحلية ومن ذلك الاستفادة من السياسات التعليمية الدولية المميزة في الميدان التربوي والتعليمي (القحطاني والحارثي، ٢٠٢٣م، ص١٨٤).

وقد توجهت وزارة التعليم في إصلاح سياسة التعليم لمواكبة رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في تجويد وتطوير التعليم، وذلك من خلال تعزيز قدرة نظام التعليم السعودي لتلبية متطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل بما يتوافق مع منظومة التعليم المعاصر، لتحقيق جودة التعليم وأهدافه في المراحل المقبلة، وهذا ما أكدته دراسة كل من (الدوسري، ٢٠١٩م)، (البواردي، ٢٠٢٠م)، (العتيبي، ٢٠٢٠م)، (عنايات، ٢٠٢٠م).

ومما سبق يتضح للباحثات أهمية تطوير سياسة التعليم وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تحقيق كفاءة عالية لنظام التعليم بما يؤهل الطلاب ليكونوا عناصر فاعلة في خدمة الوطن، والارتقاء به إلى ركب الأمم المتقدمة، وتلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين، ومن هنا جاءت فكرة البحث الحالي بإجراء دراسة تحليلية لوثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

مشكلة الدراسة:

يتضح أن أي نظام تعليمي مهما بلغ تقدمه وتميزه فإنه بحاجة إلى المراجعة أو التطوير؛ لتحقيق المتطلبات الأساسية، ومواجهة كافة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما تزامن معها من تحديات كان لزامًا على السياسات التعليمية أن تنهض بمستوى أدائها، وتسعى إلى التجديد والإصلاح والتطوير الذي يُعدّ واجباً حتمياً لمواجهة تحديات المستقبل المتغير بشكل متسارع.

وقد حظيت عملية إصلاح السياسات التعليمية وتطويرها في المملكة العربية السعودية على أولوية وأهمية لا يمكن تجاهلها في خطط واستراتيجيات المملكة، حيث أنّ التعليم هو القاطرة التي تقود التنمية والريادة في مختلف الميادين والمجالات (عنايات، ٢٠٢٠م، ص٦٣٣).

وعلى الرغم من هذه الجهود إلا أنّ الدراسات المختصة بتحليل السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية أشارت إلى الحاجة لتطوير السياسة التعليمية التي بُنيت منذ أكثر من أربعة عقود لتواكب ما تشهده المملكة من مكانة وتقدم في شتى مجالات الحياة، حيث توصلت دراسة سارة المنقاش (٢٠٠٦م) إلى أنّ وثيقة سياسة التعليم في المملكة وُضعت قبل أكثر من أربعة وثلاثين عاماً ولم يجر عليها أي تعديل أو تطوير لتلبي التغيرات والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي وعلى العالم أجمع في مجال التعليم، من ناحية صياغة السياسة التعليمية، هناك بعض المشاكل في بنية النص لبعض البنود والتي تحتاج لإعادة صياغة حتى يسهل فهمها وتطبيقها، أما من ناحية المضمون، لم تتوافق تماماً مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية فهناك ما يلزم إضافته والتأكيد عليه، من ناحية تطبيق هذه السياسة، لم يتم تطبيق بعض البنود وبعضها كانت درجة تطبيقه أقل من المطلوب والبعض الآخر تم تطبيقه.

وبيّنت دراسة الرشيدي ولطيفة مندني (٢٠١٧م) أنه بتشخيص حال التعليم في المملكة العربية السعودية وجد الكثير من نقاط الضعف في سياسة التعليم منها عدم تحديث وثيقة سياسة التعليم بالمملكة وربطها بالمتغيرات المحيطة.

ومن هذا المنطلق تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: **ما مدى مواءمةوثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠؟**

أسئلة الدراسة:

يتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما مدى مواءمة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الأول من محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ "مجتمع حيوي"؟
٢. ما مدى مواءمةوثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الثاني من محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ "اقتصاد مزدهر"؟
٣. ما مدى مواءمةوثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الثالث من محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ "وطن طموح"؟
٤. ما المقترحات لتطوير وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لتتواءممع رؤية المملكة ٢٠٣٠ ؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١- تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لمعرفة مدى مواءمتها مع المحور الأول من محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ "مجتمع حيوي".
٢- تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لمعرفة مدى مواءمتها مع المحور الثاني من محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ "اقتصاد مزدهر".
٣- تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لمعرفة مدى مواءمتها مع المحور الثالث من محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ "وطن طموح".
٤- تقديم مقترحات لتطوير وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لتتواءم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

أهمية الدراسة:

١)تقديم إطار نظري رصين عن السياسات التعليمية ومدى مواءمتها مع محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٢)تُعد الدراسة إثراء للمكتبات التربوية والبحوث العربية في مجال السياسات التعليمية كونها ترتبط بالتوجهات الجديدة نحو تطوير التعليم في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٣)من المؤمل أن تفيد نتائج هذه الدراسة- إن شاء الله - الباحثين في مجال السياسات التعليمية ودورها في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود هذه الدارسة في الآتي:

- **الحدود الموضوعية:** تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لمعرفة مدى مواءمتها لمحاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ "مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح" وتقديم مقترحات.
- **الحدود المكانية:** المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمانية:** الفصل الدراسي الثالث للعام الدراسي ١٤٤٥هـ.

مصطلحات الدراسة:

وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

تُعرف وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية بأنها "هي الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداء للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه، وتلبية لحاجات المجتمع، وتحقيقاً لأهداف الأمة" (وزارة المعارف، ١٩٩٥م، ص٥).

وتُعرّف الباحثات السياسة التعليمية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها مجموعة القوانين والأنظمة، واللوائح والتشريعات، والقرارات والتنظيمات الإدارية والفنية التي تمثل الأطر العامة التي توجه النظام التربوي والعملية التعليمية، وتبين أهدافها، وتحدد مقاصدها سواءً كانت هذه المواد مكتوبة أومعلنة بقرارات وزارية أو مراسيم ملكية.

رؤية المملكة ٢٠٣٠

وتُعرّف بأنها "هي خطة استراتيجية متكاملة للتنمية، تهدف إلى بناء مستقبل مشرق للملكة مرتكزة على ثلاث محاور: مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح.(رؤية المملكة العربية السعودية(٢٠٣٠).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

تم تناول الإطار النظري من خلال محورين هما: وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، ورؤية المملكة ٢٠٣٠ وذلك فيما يلي:

أولاً: وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

التعليم هو أساس تحقيق التنمية البشرية المستدامة، لأهميته في تمكين النشء من امتلاك أدوات إنتاج المعرفة وتحويلها إلى تطبيقات متنوعة، فالتعليم في المملكة العربية السعودية مر بعدة مراحل من منحى نشره وإتاحته للجميع في الماضي إلى منحى التجويد والتركيز على التطوير النوعي، ومن مرحلة بناء السياسات والنظام التعليمي حتى مرحلة تحقيق الجودة والتنافسية في المؤسسات التعليمية.

وعليه أصبحت الحاجة الملحة لإيجاد جهة عليا تتولى وضع الخطط والسياسات العامة للتعليم في الدولة لضمانتطبيق مبادئ الدين الإسلامي في العقيدة والمنهج والسلوك، وتحقيقًا لذلك تم إنشاء

اللجنة العليا لسياسة التعليم بقرار مجلس الوزراء رقم ٩٣ في ٢٧ / ١ / ١٣٨٣هـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد رحمه الله، وفي عام تم صياغة واعتماد وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية بقرار مجلس الوزراء رقم ٧٧٩ في ١٦/ ٩/ ١٣٨٩هـ.(الحقيل، ٢٠١٦م، ص ص٥٣-٥٦).

وقد أتت هذه الوثيقة مقسمة إلى تسعة أبواب كالتالي:

١. الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم
٢. غاية التعليم وأهدافه العامة
٣. أهداف مراحل التعليم، التخطيط لمراحل التعليم
٤. التخطيط لمراحل التعليم(دور الحضانة ورياض الأطفال، المرحلة الابتدائية، والمرحلة المتوسطة، والمرحلة الثانوية، والتعليم العالي)
٥. أحكام خاصة تشمل (المعاهد العلمية، تعليم البنات، التعليم الفني، إعداد المعلم، مدارس القرآن الكريم ومعاهده، التعليم الأهلي، مكافحة الأمية وتعليم الكبار، التعليم الخاص بالمعوقين، ورعاية النابغين)
٦. وسائل التربية والتعليم (القائمون على التعليم، الوسائل المدرسية، الوسائل العامة)
٧. نشر العلم
٨. تمويل التعليم
٩. أحكام عامة

ويُعد المبدأ الأساسي للسياسة التعليمية كما وضعتها اللجنة العليا لسياسة التعليم هو (أن السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأُمة عقيدةً وعبادةً وخلقًا وحكمًا ونظامًا متكاملًا للحياة، وهي جزء أساسي من سياسة الدولة).(الحقيل، ٢٠١٦م، ص ١١٦).

ثانياً: رؤية المملكة ٢٠٣٠

تبنت المملكة العربية السعودية "رؤية المملكة ٢٠٣٠ "في الخامس والعشرين من شهر أبريل في عام ٢٠١٦م لتمكينها من تبوء مركز قيادي على المستوى العالمي في العديد من المجالات، حيث تتضمنمجموعة من الأهداف الاستراتيجية، وقد صممت لتحقيقها برامج متكاملة فيما بينها، تتناسب مع طموح هذه الرؤية، وتعمل على تنفيذ مبادرات تحولية لدفع عجلة التنمية على السعيدين الاجتماعي والاقتصادي.(رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)).

حيث ترتكز رؤية ٢٠٣٠ على ثلاثة محاور تكاملية وهي كالتالي:

أ- المجتمع الحيوي:

يمثل هذا المحور أساساً لتحقيق هذه الرؤية، وتأسيس قاعدة صلبة للازدهار الاقتصادي. وينبثق هذا المحور من الإيمان بأهمية بناء مجتمع حيوي، يعيش أفراده وفق المبادئ الإسلامية ومنهج الوسطية والاعتدال، معتزّين بهويتهم الوطنية، وفخورين بإرثهم الثقافي العريق في بيئة إيجابية جاذبة، تتوافر فيها مقومات جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، ويسندهم بنيان أسري متين، ومنظومتي رعاية صحية واجتماعية ممكنة .(رؤية المملكة العربية السعودية(٢٠٣٠)).

ب- الاقتصاد المزدهر:

يركز هذا المحور على توفير الفرص للجميع عبر بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتنمية الفرص للجميع من روّاد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبيرة، والإيمان بتطوير أدواتنا الاستثمارية لإطلاق إمكانات قطاعاتنا الاقتصادية الواعدة، وتنويع الاقتصاد، وتوليد فرص العمل للمواطنين (رؤية المملكة العربية السعودية(٢٠٣٠)).

ت- الوطن الطموح:

ويركز هذا المحور على القطاع العام، ويرسم ملامح الحكومة الفاعلة من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة وتشجيع ثقافة الأداء؛ لتمكين الموارد والطاقات البشرية، وتهيئة البيئة اللازمة للمواطنين وقطاع الأعمال والقطاع غير الربحي لتحمل مسؤولياتهم، وأخذ زمام المبادرة في مواجهة التحديات واقتناص الفرص .(رؤية المملكة العربية السعودية(٢٠٣٠)).

الدراسات السابقة:

- **دراسة الدخيل (٢٠١٤م)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مقترحات تطوير وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتمثلت الأداة في الاستبانة تم توزيعها على عينة بلغت (٧٠) من أفراد الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي: حصلت عبارات السؤال الأول المتعلق بمقترحات تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على متوسط حسابي عام (٦١،٢ من ٠٠،٣) وهي تقع في الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة، وحصلت عبارات السؤال الثاني المتعلق بمقترحات تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على متوسط (٦١،٢ من ٠٠،٣) وهي تقع في الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة، وحصلت عبارات السؤال الثالث المتعلق بمقترحات تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على متوسط (٦٥،٢ من ٠٠،٣) وهي تقع في الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة.

- **دراسة سامية العتيبي (٢٠١٨م)**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تحسين واقع نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل النظم. وتمثلت أداتها في النموذج المقترح لتحليل نظام التعليم السعودي والتي اشتملت على المدخلات والعمليات والمخرجات وكذلك التغذية الراجعة. واستعرضت الدراسة خطة التنمية العاشرة والتي تمثلت في رفع الكفاءة التعليمية والتربوية للمعلم والمعلمة، وتطوير البيئة التعليمية، وكذلك تعزيز تواصل الطلبة والطالبات المبتعثين والمبتعثات مع مؤسسات الدولة، وتحفيزهم على إجراء البحوث والدراسات المرتبطة بالتحديات التنموية في المملكة، ودعمهم في تحويل نتائج تلك البحوث إلى منتجات ومشروعات تطبيقية، كما استعرضت رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي تمثلت في سد الفجوة بين المخرجات والتعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وعقد شراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محلياً وولياً، إضافة إلى إنشاء المنصات التي تعنى بالموارد البشرية. وأوصت الدراسة بضرورة تشكيل لجنة خاصة لتوضيح أسباب عدم تطبيق بعض بنود السياسة التعليمية على أرض الواقع، وتأسيس جهاز رقابي ومحاسبي للتأكد من وصول الميزانية إلى الجهة المستفيدة وتفعيلها بما يناسب أهداف النظام

- **دراسة اليامي (٢٠١٨م)**

هدفت هذه الدراسة إلى إعداد إستراتيجية مقترحة لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠ من أجل تطوير المنظومة التربوية بجميع مكوناتها. وتمثلت منهجية البحث بالمنهج الوصفي التحليلي الوثائقي المقارن، واتخذت أداة المسح والتحليل الشامل للمصادر الأولية والثانوية حول الموضوع، وذلك عن طريق استعراض الأدبيات السابقة والأطر النظرية ذات الصلة، حيث قامت الباحثة بتحديد أوجه القوة والفرص المتاحة وتحديد أوجه الضعف والتحديات الحالية والمستقبلية. كما استعانت الباحثة بالخطط الإستراتيجية والأهداف الدورية للوزارة إلى جانب أهداف برنامج التحول الوطني الخاصة بالتعليم. وتوصلت الدراسة إلى العديد من القضايا

والإستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة بمستقبل التعليم بالمملكة والتي تم تقديمها بشكل مبسط وواضح وجاهزة للتطبيق العلمي. وفي الختام قدمت الباحثة آلية لتنفيذ وتطبيق الرؤية على أرض الواقع بطريقة عملية بما يحقق الأهداف المصممة لأجلها.

- **دراسة العتيبي والغامدي (٢٠٢٠م)**

وهدفت الدراسة إلى حصر الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، والكشف عن ارتباطها بمحاور رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وإيضاح مدى ارتباط كل من الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم بالمملكة ومحاور رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ بأهداف سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. وقد أوضحت الدراسة أن هذه الأهداف متوائمة مع أهداف وثيقة سياسة التعليم في المملكة والتي تم اعتمادها سنة ١٣٨٩هـ، حيث توصل الباحثان إلى الربط بين الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم وأهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ والأهداف العامة لسياسة التعليم في المملكة وهو ما يعطي دلالة مباشرة على المرونة العالية التي تمتعت بها وثيقة سياسة التعليم والتي حافظت بها على تأثيرها التعليمي والتربوي.

- **دراسة المنقرة وإيفرز (Allmnakrah& Evers, 2020)**

أشارت هذه الدراسة أنه لوضع رؤية ٢٠٣٠ موضع التنفيذ، يتعين على المملكة العربية السعودية أن تقوم بإصلاح نظامها التعليمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، قام الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- بإنشاء مشروع تطوير التعليم والذي يركز على مجموعة واسعة من الإصلاحات التعليمية بما في ذلك تعزيز أساليب واستراتيجيات التدريس في المدارس. كما بينت الدراسة الحاجة إلى تنويع اقتصاد المملكة ودخلها بعيداً عن بلد التصدير المنتج للنفط فقط، حيث يتطلب ذلك مواطناً متعلماً ومدرباً في العديد من التخصصات، والطلاب الذين لديهم المهارات اللازمة للتقدم نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. ولتحقيق ذلك، يجب تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثنائها بطرق مبتكرة، بما في ذلك الاستماع إلى أصواتهم، وتقييم ما يحتاج إليه المعلمون السعوديون للقيام بدور إيجابي في المساهمة في تحقيق الأهداف الواردة في رؤية ٢٠٣٠. وأوصت الدراسة بتدريب المعلمين وتطوير الاستراتيجيات مثل التفكير النقدي باعتباره ضرورياً للنجاح المستقبلي لنظام التعليم في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

- **دراسة غوص (٢٠٢٠م)**

هدفت هذه الدراسة إلى صياغة معايير مقترحة لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي بالمملكة، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي. وقد صممت الباحثة استبانة تكونت من (١٠) معايير رئيسية، وطبقت على عينة قوامها (٩٥١) من أعضاء هيئة التدريس في (٥) جامعات حكومية، وكانت النتائج كما يلي: حازت تسعة من المعايير العشرة المقترحة على درجة أهمية كبيرة جداً وهي كالتالي: تكافؤ الفرص التعليمية، التعليم للجميع مدى الحياة، تبني الاتجاهات الحديثة في تحسين الجودة وضمانها، التفاعل مع تحديات العولمة والتحول لتدويل التعليم، الربط بين برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية، تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي، الأخذ بمتطلبات الثورة التكنولوجية، زيادة المقدرة على استيعاب الطلب المتزايد على التعليم، تنويع مصادر تمويل التعليم واستقرارها، فيما حاز معيار واحد المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية على درجة أهمية كبيرة. كما حصل اثنان من المعايير المقترحة على درجة توافر كبيرة في السياسات الراهنة وهما: الأخذ بمتطلبات الثورة التكنولوجية، تكافؤ الفرص التعليمية، وفي حين حازت ثلاثة معايير على درجة توافر متوسطة وهي: تبني الاتجاهات الحديثة في تحسين الجودة وضمانها، التفاعل مع تحديات العولمة والتحول لتدويل التعليم، زيادة مقدرة مؤسسات التعليم العالي

على استيعاب الطلب المتزايد على التعليم. أما المعايير الأربعة التالية فلقد كانت درجة توافرها قليلة وهي: التعليم للجميع مدى الحياة، الربط بين برامج التعليم العالي والتنمية، تنويع مصادر تمويل التعليم واستقرارها وترشيد الإنفاق عليها، تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي، فيما كانت درجة توفر معيار المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية غير متوفرة في السياسات الراهنة.

- **دراسة المطيري و السالم (٢٠٢١م)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الرؤى المستقبلية لتطوير التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء تطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠، والوقوف على واقعه، والكشف عن أبرز التحديات التي تواجهه، ومحاولة الوصول إلى سيناريوهات محتملة في ضوء تطلعات الرؤية وبما يتماشى مع الواقع الثقافي والاجتماعي للمجتمع السعودي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الاستشرافي، وتوصلت إلى ثلاثة سيناريوهات محتملة للتعليم العام بالمملكة العربية السعودية، تشمل: السيناريو المرجعي الذي يمثل امتداداً للاتجاهات العامة الراهنة، والسيناريو الإصلاحي الذي يحدث فيه بعض التحسين الجزئي، والسيناريو الابتكاري الذي يعتمد على تغيير جذري أو نقلة نوعية للوضع الراهن.

- **دراسة العتيبي والمنتشري (٢٠٢٢م)**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ،وذلك من خلال عرض السياسات التعليمية التي صدرت على مستوى كل من وزارة التعليم، التعليم العام، والتعليم العالي، وتحديد مدى ارتباطها بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ، والأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى. واستنتج الباحثان من هذا التحليل بأن السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز كان لها ارتباط وثيق بجميع محاور رؤية المملكة العربية السعودية، حيث كان الارتباط الأكبر هو في المحور الثالث (وطن طموح) وأهدافه الإستراتيجية والذي ارتبطت به جميع السياسات الإحدى عشر بنسبة ٠،٤٧% . ثم يأتي بعده المحور الثاني (اقتصاد مزدهر) وأهدافه الإستراتيجية بواقع تسعة سياسات بنسبة ٠،٣٧%، وأخيراً كان الارتباط بالمحور الأول (مجتمع حيوي) وأهدافه الإستراتيجية بواقع خمس سياسات بنسبة ٠،١٦%، وكذلك كان لها ارتباط في جميع الأهداف الإستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية عدا هدف واحد، حيث كان ارتباطها عالياً بخمس من الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم حيث حقق الهدف الثالث (١١) تكراراً بنسبة ٠،١٩% ، والهدف الثاني والرابع (١٠) تكرارات بنسبة ٠،١٧%، والهدف التاسع (٩) تكرارات بنسبة ٠،١٥%، والهدف السادس حقق (٨) تكرارات بنسبة ٠،١٤%، وكان ارتباطها متوسط بهدفين من الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم هما الهدف الأول والسابع الذين كان تكرارهما (٤) بنسبة ٠،٠٧%، في حين كان ارتباطها ضعيفاً بهدفين من الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم حيث حقق الهدف الثامن (٣) تكرارات بنسبة ٠،٠٥%، بينما لم يتم تحقيق الهدف الخامس حيث إن عدد تكراراته كان (صفر).

- **دراسة مباركي (٢٠٢٣م)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام التعليم في رؤية ٢٠٣٠ وفقاً لأهداف التعليم الدولية المذكورة في الأهداف الدولية للتعليم، واستخدمت الباحثة المنهج التحليلي، وذلك من خلال المقارنة بين مجموعة أهداف التعليم الدولية مع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠، وخلصت الدراسة إلى أن هناك توافق بين السياسات التعليمية والأهداف الدولية، والأهداف التي تضمنتها رؤية ٢٠٣٠ مع الأهداف الدولية للتعليم كانت متوافقة، وقدمت الدراسة

قائمة بالمتطلبات اللازمة لتطوير منظومة التعليم وفق المعايير الدولية لأهداف التعليم، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: توفير قائمة المتطلبات اللازمة لتطوير المنظومة التعليمية وفقاً للأهداف الدولية للتعليم والتي توصلت إليها الدراسة، وتطوير البنية التحتية للأنظمة التعليمية بما يتوافق مع الأهداف الدولية للتعليم، وتطوير برامج إعداد المعلمين بما يلبي متطلبات تطوير المنظومة التعليمية، وتنمية الاتجاهات الإيجابية لدى القائمين على العلمية التعليمية نحو التطوير والتغيير للأفضل، إضافة إلى الاستفادة من تجارب وخبرات الدول الرائدة في التعليم.

- **دراسة العمري والحارثي (٢٠٢٣م)**

هدفت الدراسة إلى البحث في دور سياسات التعليم في التحول الرقمي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ من وجهة نظر المعلمات في محافظة القنفذة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع معلمات المدارس في محافظة القنفذة والبالغ عددهن (٣٥٤٤) معلمة، وتم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة تم تطبيقها على عينة عشوائية طبقية تكونت من (٣٨٠) معلمة. وتوصلت النتائج إلى أنّ مستوى دور سياسات التعليم في التحول الرقمي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ ككل جاءت مرتفعة، حيث جاء المجال رقم (١) دور سياسات التعليم في نشر ثقافة التحول الرقمي في المرتبة الأولى، أما في المرتبة الأخيرة فقد جاء المجال رقم (٤) دور سياسات التعليم في تمويل التحول الرقمي، وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجال رقم (٢) دور سياسات التعليم في تصميم البرامج التعليمية الرقمية، والمجال رقم (٣) دور سياسات التعليم في إعداد الموارد البشرية، والمجال رقم (٤) دور سياسات التعليم في تمويل التحول الرقمي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة لصالح فئة "من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات"، بينما لم يكن هناك فروق في المجال رقم (١) دور سياسات التعليم في نشر ثقافة التحول الرقمي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة. وتوصي الباحثة أنه يجب على المؤسسات التعليمية في المملكة سواءً الحكومية أو الخاصة القيام بمتابعة بيئتها الداخلية والخارجية وتقييمها بشكل مستمر أثناء تحولها الرقمي.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح الاختلاف بينها وبين هذه الدراسة في الهدف إذ تهدف إلى تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لمعرفة مدى مواءمتها لمحاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ "مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح"، وهذا ما يميزها عن ما سبق ذكره من الدراسات.

كما أنها اختلفت مع دراسة غوص (٢٠٢٠م) التي استخدمت المنهج الوصفي المسحي، ودراسة عائشة المطيري ومنال السالم (٢٠٢١م) التي استخدمت المنهج الوصفي والاستشرافي.

واتفقت جزئياً مع دراسة فريعة العمري والحارثي (٢٠٢١م) التي استخدمت المنهج الوصفي، ودراسة اليامي (٢٠١٨م) التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي الوثائقي المقارن.

واتفقت هذه الدراسة مع دراسة العتيبي والمنتشري (٢٠٢٢م) التي استخدمت المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى، ودراسة مرام مباركي (٢٠٢٣م) ودراسة الدخيل (٢٠١٤م) التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي.

أما في أداة الدراسة فقد اختلفت هذه الدراسة عن جميع الدراسات السابقة التي استخدمت الاستبانة، والمسح والتحليل الشامل، وتحليل النظم، بينما اعتمدت هذه الدراسة على بطاقة تحليل المحتوى.

وقد أستفيد من الدراسات السابقة في تحديد معايير تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، وبناء الإطار النظري للدراسة، وتحليل نتائجها وتفسيرها،

والخروج بتوصيات تساعد على تحقيق المواءمة بين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية ومحاور رؤية المملكة ٢٠٣٠.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة، ولتحقيق أهدتفها؛ فإن الباحثات استخدمن المنهج الوصفيَّ بأسلوبه التحليلي، لتحليل وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومعرفة مدى مواءمة بنودها لمحاورها الثلاثة: مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح.

أداة الدراسة:

عمدت الباحثات إلى استخدام بطاقة تحليل المحتوى، وذلك نظراً لمناسبتها لأهداف الدراسة، ومنهجها، ومجتمعها، وللإجابة عن تساؤلاتها.

بناء أداة الدراسة:

بعد الإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وفي ضوء معطيات وتساؤلات الدراسة وأهدافها، بنيت الأداة (بطاقة تحليل محتوى)، وتكونت من:

جدول (١) محاور بطاقة تحليل المحتوى

المحور	عدد العبارات
مجتمع حيوي	٣
اقتصاد مزدهر	٢
وطن طموح	٢

صدق أداة الدراسة:

قام الباحثات بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها بصورتها الأولية على عدد من المحكمين المتخصصين في موضوع الدراسة، وبعد أخذ الآراء والإطلاع على الملحوظات، أجريت التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، ثم خرجت البطاقة بصورتها النهائية.

التحليل والنتائج:

بعد تحليل بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، ومحاور رؤية المملكة ٢٠٣٠، تم التوصل إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة وذلك على النحو التالي:

الإجابة على السؤال الأول: ما مدى مواءمة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الأول من محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ "مجتمع حيوي"؟

جدول (٢)

المحور الأول "مجتمع حيوي"	
١- تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية	**التكرار**
اعتماد المنهج والقيم الإسلامية	٢٠
غرس المبادئ والقيم الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني	١٠
العناية باللغة العربية	٤
المجموع	**٣٤**

للإجابة عن هذا السؤال ستستعرض الباحثات المحور الأول من محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومدى مواءمته مع سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، ابتداءً من تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية الذي يهدف إلى اعتماد المنهج الإسلامي و تعزيز عدة قيم كالوسطية والتسامح وقيم الاتقان والانضباط وقيم العزيمة والمثابرة وغرس المبادئ والقيم الوطنية وتعزيز

الانتماء الوطني مع العناية باللغة العربية، حيث نجد ارتباط الرؤيا القوي بسياسة التعليم بالمملكة من حيث العناية بالمبادئ الإسلامية ويظهر ذلك في البند (١) حتى (١٣) والبند(١٩، ٢١) في الباب الأول من السياسة التعليمية وهي الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم، والبنود (٢٩، ٣٢) من الأهداف الإسلامية العامة التي تحقق غاية التعليم، والبند (٣٩) في الباب الثاني من غاية التعليم وأهدافه، والبند (١٠٩) في الفصل الخامس من الباب الثالث الخاص بالتعليم العالي، وكانت تستعرض جميعها أن الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداءً للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه، وإقامة سلوكه على شرعه، فالسياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقًا وشريعة وحكمًا ونظامًا متكاملاً للحياة، والبند (٢٣٢) أن التعليم بكافة أنواعه ومراحله وأجهزته ووسائله يعمل لتحقيق الأغراض الإسلامية، والبند (٢٢٧) في نشر الثقافة الإسلامية بكافة الوسائل في أي بلد كان، وجاءت البنود (١٧٣-١٧٤)خاصة بإنشاء مدارس ومعاهد خاصة بالقرآن الكريم.

وجاء في غرس المبادئ والقيم الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني ومدى مواءمتها للسياسة التعليمية حيث يظهر ذلك جليًا في البند (١٨) حيث الارتباط الوثيق بتاريخ أمتنا وحاضر ديننا الإسلامي، والإفادة من سير أسلافنا، ليكون ذلك نبراسًا لنا في حاضرنا ومستقبلنا، وجاءت البنود (١٧، ١٩، ٤٨، ٤٩، ٨٨، ٨٩) مرتبطة بغرس المبادئ والقيم الوطنية كما جاء في الرؤيا ،والبند (٢٣) و (٢٥) من شخصية المملكة العربية السعودية متميزة بما خصها الله به من حراسة مقدسات الإسلام، وحفاظها على مهبط الوحي، واتخاذها الإسلام عقيدة وعبادة وشريعة ودستور حياة، واستشعار مسؤوليتها العظيمة في قيادة البشرية بالإسلام وهدايتها إلى الخير،وغرس حب العمل في البند (٥٩)، في حين لم تشر السياسة التعليمية للمتاحف والمواقع السياحية التاريخية والثقافية أو العناية بها في أي بند من بنودها كما جاء في الرؤيا.

وفي العناية باللغة العربية نجد البند (٢٤) أن الأصل هو أن اللغة العربية لغة التعليم في كافة مواده وجميع مراحله إلا ما اقتضت الضرورة تعليمه بلغة أخرى، والبند (٤٦) الذي يشير إلى تنمية القدرة اللغوية وإدراك نواحي الجمال فيها، وكذلك البند (١١٤) الذي يهتم بترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة إلى لغة القرآن والبند (١٤٠) إنشاء دار لترجمة العلوم إلى العربية.

جدول (٣)

المحور الأول "مجتمع حيوي"	
٢-بناء رحلة تعليمية متكاملة	**التكرار**
تطوير المنظومة التعليمية والتربوية بجميع مكوناتها	٧٣
التوسع في تعليم رياض الأطفال	١٤
بناء أساس متين للمهارات الأساسية المطلوبة في القرن ٢١	٣٣
اكساب الطالب القدر الكافي من الوعي الذاتي والاجتماعي والثقافي	٥
فرص تعليمية مرنة من خلال الأنشطة اللاصفية والمجتمعية المتنوعة	٢
المجموع	**١٢٧**

جاء الاهتمام واضحًا بالمنظومة التعليمية في الباب الرابع (التخطيط للتعليم) وفي الفصل الرابع (إعداد المعلمين) والفصل التاسع(رعاية النابغين) من الباب الخامس والباب السادس البند(١٩٥) الذي يشير إلى اختيار الكفاءات التي تقوم على عمليتي التربية والتعليم والبنود (١٩٩، ٢١٤) من السياسة التعليمية التي تُعنى بتطوير المنظومة التعليمية والتربوية بجميع مكوناتها وهي متوائمة مع ما جاء في الرؤيا، وجاءت الرؤيا المرتبطة بالتركيز على مراحل الطفولة المبكرة

متوائمة مع السياسة التعليمية حيث اهتمت بهذه المرحلة وخصصت لها الفصل الأول من الباب الثالث (٦٢ حتى ٧١) والفصل الأول من الباب الرابع في التخطيط للتعليم (١١٦ حتى ١١٩)،وجاء اهتمام الرؤيا باكتساب الطالب المعارف والمهارات والسلوكيات الحميدة متوافقا مع السياسة التعليمية في أهداف المراحل التعليمية الابتدائية والمتوسطة والثانوية للبنود (٧٣حتى ١٠٠) والبنود (٤٣ حتى ٤٧)، ومتوائمة أيضاً في اكساب الطالب قدرًا من الوعي الذاتي والاجتماعي والثقافي في البنود (٣٣، ٣٥، ٧٩، ٩١، ١٠٧)، وقد ضمّنت سياسة التعليم الأنشطة التعليمية في المناهج في البند (٢٠٨) فالنشاط المدرسي مرافق للدروس ومحقق لأغراض المنهج والبند (٧٨) الذي يشير تربية ذوقه البديعي، وتعهد نشاطه الابتكاري، وتنمية تقدير العمل اليدوي لديه، ونلاحظ في البندين السابقة عدم الإشارة إلى الأنشطة اللاصفية بشكل صريح.

جدول (٤)

المحور الأول "مجتمع حيوي"	
٣-تمكين حياة عامرة وصحية	**التكرار**
تعزيز مشاركة الأسرة في التحضير لمستقبل أبنائهم	٢
تعزيز ممارسة الأنشطة الرياضية في المجتمع	٦
المجموع	**٨**

جاء التوافق في تعزيز مشاركة الأسرة في التحضير لمستقبل أبنائهم في البنود (٣٣و١٠٣)، وفي تعزيز ممارسة الأنشطة الرياضية في المجتمع جاءت البنود (٤٠، ٥١، ٥٢، ٦٨، ٧٥، ٢٠٥) في مراعاة الصحة الجسدية وتنمية المهارات الحركية ورفع مستوى الصحة النفسية بإحلال السكينة في نفس الطالب، وتهيئة الجو المدرسي المناسب.

الإجابة على السؤال الثاني: ما مدى مواءمة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الثاني من محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ "اقتصاد مزدهر"؟

جدول (٥)

المحور الثاني "اقتصاد مزدهر"	
١- زيادة معدلات التوظيف	**التكرار**
الاهتمام بالمهارات والمعارف اللازمة لوظائف المستقبل	٦
توفير فرص التعليم وفق خيارات متنوعة	٩
ضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل	٨
التوسع في التدريب المهني	٥
تعزيز ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال	٥
تحسين تكافؤ فرص الحصول على التعليم	٧
المجموع	**٤٠**

للإجابة عن هذا السؤال ستستعرض الباحثات المحور الثاني من محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومدى موائمته سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، ابتداءً من نتعلم لنعمل أحد ركائز الرؤية ٢٠٣٠، حيث تُعد المهارات مورد مهم وتوليد فرص عمل متنوعة أحد مستهدفات الرؤيا وجاءت متوائمة مع بنود السياسات التعليمية في تزويد أبناءنا بالمهارات والمعارف اللازمة لوظائف المستقبل في البنود (٣٣ حتى ٣٨)، وجاء في توفير فرص التعليم وفق خيارات متنوعة في البنود (٥٨، ٩٣، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٢٨، ١٣٥، ١٦٢، ٢٣٦).وجاء في موائمة مخرجات المنظومة

التعليمية مع احتياجات سوق العمل في البند (١٣٤، ١٣٥)، وجاء الاهتمام بالتعليم الفني والمهنيلسد احتياجات سوق العمل في الباب الخامس من السياسة التعليمية (١٥٧ حتى ١٦٢)، وجاء التوسع في التدريب المهني متوافقًا مع البند (١١٥) وفي الباب السادس الدورات التدريبية في البنود (١٩٦ حتى ١٩٨) كتدريب حكومي فقط ولم يشترك القطاع الخاص فيه، وكان من ضمن بنود أهداف التعليم في السياسة التعليمية البند (٥٨) تدريب الطاقة البشرية اللازمة، وجاء في دعم ثقافة الابتكار البنود (٤١، ٤٢، ١١٢، ١١٣)، ولم يأتي في دعم المشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة إلا في بند واحد فقط (٢١) الخاص بالتكافل الاجتماعي.

وفي تكافؤ الفرص جاء تمكين المرأة واستثمار طاقاتها وتنمية مواهبها في البنود (٩، ١٤٩، ١٥٣، ١٤٥) من إنشاء كليات البنات وإدراج فصل خاص بتعليم البنات في الوثيقة، وجاء الاهتمام واضحًا لذوي الإعاقة في البند (٥٦) وأيضًا تخصيص الفصل الثامن من الباب الخامس للتعليم الخاص بالمعوقين البنود (١٨٨، ١٨٩).

جدول (٦)

المحور الثاني "اقتصاد مزدهر"	
٢- تنمية وتنويع الاقتصاد	**التكرار**
استقطاب الكفاءات	_
خصخصة خدمات حكومية محددة	_
توطين الصناعات الواعدة	-
تعظيم القدرات الاستثمارية	٦
تنمية الاقتصاد الرقمي	٢
المجموع	**٨**

لم تذكر السياسة التعليمية ضمن بنودها استقطاب الكفاءات أو تعظيم القدرات الاستثمارية أو خصخصة الخدمات الحكومية أو تحسين بيئة الأعمال، أو توطين القطاعات الواعدة، وركزت في الاستثمار على التعليم الأهلي وتنظيم أعماله فقط، حيث خصصت له الفصل السادس من الباب الخامس البنود (١٧٥حتى ١٧٩)، واعتبرت الوثيقة الطاقة البشرية منطلق في استثمار سائر طاقتها وأساس التنمية العامة كما جاء في البند(٢٢٩)، وجاء في تنمية الاقتصاد الرقمي البند (١٤) التناسق المنسجم مع العلم والمنهجية التطبيقية (التقنية) باعتبارها من أهم وسائل التنمية والبند(١١٢) القيام بدور إيجابي في ميادين البحث العلمي الذي يسهم في التقدم في المجالات المختلفة ومنها التقنية.

الإجابة على السؤال الثالث: ما مدى مواءمة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الثالث من محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ "وطن طموح"؟

جدول (٧)

المحور الثالث "وطن طموح"	
١- الحوكمة الشاملة	**التكرار**
البيانات والشفافية	١
تمويل التعليم	٤
اللوائح والسياسات	١
قنوات التواصل	٤
المجموع	**١٠**

للإجابة عن هذا السؤال ستستعرض الباحثات المحور الثالث من محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومدى مواءمته سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، ابتداءً من الحوكمة الشاملة، حيث لم تجد الباحثات في السياسات التعليمية ما يوائم رؤية المملكة في هذا المحور إلا عدد قليل من البنود ابتداءً من البند (٢٢) فقط في انتهاج الشفافية والتفاعل مع الجميع،حيث ذكرت السياسة النصح المتبادل بين الراعي والرعية بما يكفل الحقوق والواجبات، ويُنمي الولاء والإخلاص.

وجاء الباب الثامن في السياسة التعليمية تمويل التعليم في البند (٢٣٠) تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة، وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة، والبند (٢٣٣) التعليم مجاني في كافة أنواعة ومراحلة فلا تتقاضى الدولة رسومًا دراسية عليه، والبند (٢٣٤، ٢٣٥) الخاصة بصرف مكافآت التعليم والتدريب، ولم تذكر السياسة كفاءة الانفاق والتوازن المالي كما جاء في الرؤيا.

وجاء في اللوائح والسياسات البند(١٥) ربط التربية والتعليم في جميع المراحل بخطة التنمية العامة للدولة، وجاء في قنوات التواصل تدعيم قنوات التواصل في البند(٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦) الخاص بوسائل الإعلام والنشر والتوعية والإرشاد، وتخضع لإشراف الجهات التعليمية.

جدول (٨)

المحور الثالث "وطن طموح"	
٢-المواطنة المسؤولة	**التكرار**
تشجيع العمل التطوعي	٦
زيادة مشاركة القطاع الغير ربحي	-
المجموع	**٦**

وأيضًا في المواطنة المسؤولة جاءت السياسة التعليمية متوائمة مع الرؤيا في عدة بنود (٢٠، ٢١، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٨٧) من تشجيع العمل التطوعي وتحمل المسؤولية الاجتماعية واحترام حقوق الانسان، ولم تتطرق السياسة التعليمية لمشاركة القطاع غير الربحي.

الإجابة على السؤال الرابع:ما المقترحات لتطوير وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لتتواءممع رؤية المملكة ٢٠٣٠ ؟

بناءً على نتائج التكرارات للأسئلة السابقة وجد أن المحور الأول"مجتمع حيوي" هو الأكثر تكرارًا بعدد (١٦٩) بندًا في وثيقة سياسة التعليم ، وفي المرتبة الثانية كان المحور الثاني"اقتصاد مزدهر" بعدد (٤٨) بندًا في الوثيقة، وجاء في المرتبة الأخيرة المحور الثالث"وطن طموح" بعدد (١٦) بندًا في الوثيقة، وعليه نجد حاجة الوثيقة:

١- تقديم فرص أكبر للقطاع الخاص ودور للقطاع الغير ربحي في قطاع التعليم.
٢- إشراك جميع القطاعات في تمويل التعليم والالتزام بكفاءة الإنفاق والتوازن المالي.
٣- دعم المرونة في الهياكل والإجراءات وتطويرها.
٤- زيادة مستويات أعلى للشفافية بكافة عناصرها.
٥- الاهتمام بالأنشطة اللاصفيّة من خلال تمكين المنظومة التعليمية والثقافية والترفيهية.
٦- استقطاب الكفاءات وإيجاد بيئة تعليمية جاذبة لها.

توصيات الدراسة:

بناءً على تحليل نتائج الدراسة، توصلت الباحثات إلى عدد من التوصيات تمثلت فيما يلي:

١- الأخذ بالمقترحات السابق ذكرها لتطوير وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية بما يتلاءم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠

٢- عمل دراسات دورية تقويمية لبنود وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية بما يتلاءم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠

٣- مشاركة أفراد المجتمع مع المسؤولين في تقويم سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية بما يتلاءم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠

٤- أن تولي وزارة التعليم وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً وذلك من حيث الطباعة والنشر على موقعها الالكتروني، وإعادة تعميمها، ولفت الانتباه لها في الميدان التربوي.

مقترحات لدراسات مستقبلية:

بناءً على تحليل نتائج الدراسة، توصلت الباحثات إلى عدد من التوصيات بإجراء دراسات مستقبلية في:

٥- تطوير السياسات التعليمية الخاصة بتنمية القدرات البشرية في ضوء أهداف رؤية ٢٠٣٠.

٦- مدى دور وفعالية القطاعات الأخرى في قطاع التعليم.

المراجع العربية:

البواردي، ندى. (٢٠٢٠م). واقع إدارة المناطق التعليمية في المملكة العربية السعودية وتجارب بعض دول العالم بحث مقارن. **دارسات عربية في التربية وعلم النفس**، (١١)، ٢٠٥-٢٣٢

الحربي، سعود. (٢٠٠٧م). **السياسة التعليمية: مفاهيم وخبرات**. الرياض: العبيكان للنشر.

الحقيل، سليمان عبدالرحمن.(٢٠١٦م).**نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية**. ط١٦، الرياض:مطبعة الحميضي.

الدخيل، تغريد. (٢٠١٤م). مقترحات لتطوير سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود. **مجلة التربية وعلم النفس**، ١(٣٦)، ١-٦٥.

الدوسري، راشد. (٢٠١٩م). القيم الاقتصادية في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: دارسة تحليلية: دارسات تحليلية. **دراسات العلوم التربوية**، ٤٦(٣)، ٥٨٦-٦٠٣

الذروي، حسن. (٢٠٢٢م). تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربة كوريا الجنوبية وفق أسلوب جورج بيرايدي للدراسة المقارنة. **مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث**، ١(٢)، ٦٩٢-٩٢٠

الرشيدي، غازي ومندني، لطيفة. (٢٠١٧م). الملامح المميزة لنظام التعليم في سنغافورة وإمكانية الإفادة منها في دول الكويت. **مجلة كلية التربية بجامعة الإسكندرية**، ٢٧(١)، ٩١-١٣٤

العتيبى، فهد والغامدي، حمدان. (٢٠٢٠م). الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم ٢٠٢٠ وارتباطها بمحاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأهداف سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. **المجلة التربوية لتعليم الكبار**، ١(٢)، ٣٣٧-٣٦٦

العتيبي، سامية. (٢٠١٨م). تحليل نظام التعليم في المملكة العربية السعودية "الواقع والتطلعات". **المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية**، (٣)، ١٧٠-٢١٩

العتيبي، عبدالله. (٢٠٢٠م). آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية. **المجلة التربوية الدولية المتخصصة**، ٩(٢)، ١٤٩-١٦١

العتيبي، فارس والمنتشري، عائض. (٢٠٢٢م). السياسات التعليمية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: دراسة تحليلية. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، ٦(١٩)، ٧١-١٠٢
العمري، فريعة والحارثي، عبدالرحمن. (٢٠٢٣م). دور سياسات التعليم في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ من وجهة نظر المعلمات. **المجلة العلمية لكلية التربية بجامعة أسيوط**، ٣٩(٣)، ٩٠-١٢٢
عنايات، أيمن. (٢٠٢٠م). صنع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية: دارسة مقارنة. **مجلة كلية التربية بجامعة المنصورة**، (١١٢)، ٦٣١-٦٦٢
غوص، أسرار. (٢٠٢٠م). معايير مقترحة لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية. **مجلة التربية بجامعة الأزهر**، ١(١٨٧)، ٤٤٣-٤٧٧
القحطاني، أشواق والحارثي، عبدالرحمن. (٢٠٢٣م). السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء البعد العالمي للمنظومة التربوية المعاصرة: دراسة تحليلية. **مجلة كلية التربية بجامعة كفر الشيخ**، (١٠٨)، ١٧٩-٢٢٧.
المالكي، مجبل لازم.(٢٠٠٩م). **علم الوثائق وتجارب في التوثيق والارشفة**. عمّان: الوراق للنشر والتوزيع.
مباركي، مرام. (٢٠٢٣م - فبراير). مدى توافق الأهداف التعليمية في رؤية ٢٠٣٠ مع الأهداف الدولية للتعليم. ورقة مقدمة **إلى المؤتمر الدولي الثالث للتعليم في الوطن العربي: مشكلات وحلول**، جدة، ٢٤-٢٦ فبراير، ٢٠٢٣م.
المحمودي، محمد. (٢٠١٩م). **مناهج البحث العلمي**. ط٣، صنعاء: دار الكتب.
المطيري، عائشة والسالم، منال. (٢٠٢١م). سيناريوهات محتملة للتعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ظل تطلعات رؤية ٢٠٣٠، **مجلة العلوم التربوية بجامعة الملك سعود**، ٣٣(٢)، ٢٥٧-٢٨٢
المملكة العربية السعودية. (٢٠١٦م). **رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠**. مسترجع من: https://www.vision2030.gov.sa/media/5ptbkbxn/saudi_vision2030_ar.pdf
المنقاش، سارة. (٢٠٠٦م). دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها. **مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية بجامعة الملك سعود**، ١٩(١)، ٣٨١- ٤٤٠.
موقع رؤية المملكة العربية السعودية. (٢٠٣٠). مسترجع من: https://www.vision2030.gov.sa/ar/
وزارة المعارف. (١٩٩٥م). **سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية**. ط٤. الرياض: اللجنة العليا لسياسة التعليم.
اليامي، هادية. (٢٠١٨م). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، ٢(٢٦)، ٣٢-٤٩.

المراجع الأجنبية:

Allmnakrah, Alhasan & Evers, Colin. (2020), The Need for a Fundamental Shift in the Saudi Education System: Implementing the Saudi Arabian Economic Vision 2030. Research in Education, 106(1), 22-40